تطور العلاقات الاقتصادية الدولية

- **العلاقات التجارية- الاقتصادية الدولية:**

هي العلاقات التي تنشأ بين العناصر التي يتكون منها النشاط الاقتصادي لمختلف بلدان العالم، وكذلك العلاقات بين هذه البلدان ، فضلا عن حركة عناصر الانتاج (قوة العمل، راس المال) على المستوى الدولي، والعلاقات النقدية والائتمانية الدولية والتعاون الانتاجي والعلمي – التكنلوجي.

ان التجارة الدولية هي الجزء المكون الرئيس للعلاقات الاقتصادية الدولية فهي الشكل التقليدي الاقدم والاكثر تطورا لهذه العلاقات. وقد تكونت قبل نشوء الاقتصاد العالمي بفترة طويلة ، فقد خلق تطور التجارة الدولية بالذات الشروط الاقتصادية لتطور الانتاج الالي الذي تمكن من النمو والتطور بفضل استيراد المواد الاولية والخامات واتساع الطلب الخارجي ، كما ان نمو الارباح الناجم عن استخدام الالات ساهم في ظهور فائض نسبي من راس المال وتصديره الى الخارج الامر الذي وضع اساس نشوء الاقتصاد العالمي وسرع عملية تدويل القوى المنتجة.

ان منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية تشمل المسائل التالية:

1- التقسيم الدولي للعمل الذي يشكل اساس تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ومن ضمنها التبادل التجاري الدولي.
2- التعاون الانتاجي بين البلدان وكذلك الانتاج الدولي عبر الشركات متعدية الجنسية.
3- التجارة الدولية للسلع والخدمات والموارد (الوسائلّ) النقدية المالية .
4- حركة رؤوس الاموال والاستثمارت الاجنبية على الصعيد الدولي.
5- حركة القوى العاملة على المستوى الدولي.
6- التبادل العلمي –التكنلوجي.
7- العلاقات النقدية المالية والائتمانية الدولية
8- التكامل الاقتصادي الدولي.

وتمارس العلاقات الاقتصادية الدولية بالدرجة الاولى من خلال مشاركة عناصر (قوى) فاعلة مختلفة من التقسيم الدولي للعمل.

ان هذه العناصر (القوى) الفاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتالي في التجارة الدولية هي:

1- على مستوى الاقتصاد الجزئي : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الاشخاص الذين يقومون بالعمليات الانتاجية الخارجية.

2- على المستوى الكلي: البلدان المختلفة ، الاتحادات التكاملية بين البلدان ، المدن الكبرى والاقاليم في عدد من البلدان.
3- على كلا المستويين: تعمل الشركات التجارية والمالية والصناعية العالمية ، وكذلك المؤسسات الاستثمارية العالمية وصناديق الاستثمار والتقاعد وشركات التأمين ....الخ.
4- على المستوى فوق القومي: المنظمات الدولية والمؤسسات والشركات متعدية الجنسية (او العابرة للقومية).

- تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وظهور الاقتصاد العالمي:

لقد وجدت العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارية تحديدا بين البلدان منذ القدم وقبل نشوء الاقتصاد العالمي، وقد تمحور التبادل التجاري انذاك على سلع الترف بصورة اساسية ، ولم تمارس التجارة الدولية في ذاك الحين تأثيرا فعالا على اقتصادات بلدان تلك الحقبة كون تلك الاقتصادات كانت تتسم بطابع عيني. ولكن مع تطور القوى المنتجة وعلاقات السوق بدأت العلاقات الاقتصادية بين البلدان وبالدرجة الاولى التجارة الدولية تمارس تأثيرا على اقتصادات البلدان المشاركة فيها وصارت تلك العلاقات تأخذ طابعا اكثر ثباتاً على قاعدة التقسيم الدولي للعمل الذي تسارع تطوره ارتباطا بتطور الانتاج الصناعي الكبير (الثورة الصناعية).

لقد ادى توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدان الى ظهور اشكال محددة من التبعية المتبادلة في مابينها ونشوء ظاهرة اقتصادية جديدة هي ((الاقتصاد العالمي))، وعند الحديث عن الاقتصاد العالمي فإننا نقصد بذلك الاقتصاد العالمي بوصفه حقيقة اقتصادية جديدة نشأت في سياق ولادة السوق العالمية وتطورها وليس كمجرد تجميع لاقتصادات البلدان والمناطق . من ذلك على سبيل المثال العلاقات التجارية – الاقتصادية بين بعض الدول الاوربية او بين عض المناطق (اوربا- شمال افريقيا، اوربا – الشرق الاوسط، اوربا- سيا، حيث طريق الحرير الشهير.

هذه العلاقات التجارية – الاقتصادية كانت بين بلدان محددة واتسمت بطابع اقليمي ضيق. ومع توسع تلك العلاقات جرت عملية تكون الاقتصاد العالمي بمعناه الحديث. ويمكن الحديث عن ظهور الاقتصاد العالمي الحديث منذ اواسط القرن التاسع عشر وهو امر تؤكده حقيقة ان الازمات الاقتصادية اخذت منذ ذلك الحين تأخذ طابعا عالميا.

- مراحل تطور الاقتصاد العالمي:

اجتاز الاقتصاد العالمي طريقا طويلاً ومعقدا في تكوينه وتطوره فبعض الباحثين يرجع ظهوره الى الحقبة الرومانية اذ يفترض بعض العلماء ان الامبراطورية الرومانية كانت نظاما لاقتصاد عالمي لذلك العصر، في حين يرجع علماء اخرون ظهور الاقتصاد العالمي الى زمن الاكتشافات الجغرافية العظيمة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر والتي ادت الى تسريع تطور التجارة العالمية وتمويلها بالمعادن النفيسة (الذهب والفضة) والاحجار الكريمة والبهارات والعبيد، غير ان الاقتصاد العالمي في تلك الفترة كان محدودا كونه ظل ميدانا لتوظيف راس المال التجاري وحده.

لقد نشأ الاقتصاد العالمي المعاصر بعد الثورة الصناعية في سياق انتقال الراسمالية الى مراحلها الاحتكارية، وتطور في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الا انه اختلف بصورة جلية عن الاقتصاد العالمي في القرن العشرين خصوصا في ربعه الاخير وبالطبع عن الاقتصاد العالمي الراهن في العقد الاول والثاني من القرن الحادي والعشرين.

فالاقتصاد العالمي في بداية القرن العشرين اعتمد على القوة العسكرية وعلى الاكراه غير الاقتصادي (قيام النظام الاستعماري ، حيث اقترن الاستعباد الاقتصادي بالاستعباد السياسي للدول المتخلفة التي تحولت الى مستعمرات للدول الصناعية المتطورة) اكثر مما اعتمد على قوة راس المال وشهد الاقتصاد العالمي لتلك الفترة تناقضات حادة جعلته غير مستقر الى حد كبير من بينها التناقضات بين الدول الاستعمارية التي ادت الى نشوب حربين عالميتين وكذلك التناقضات بين الدول الصناعية المتطورة والبلدان المتخلفة.

ومع التطور اللاحق للتقسيم الدولي للعمل وللتجارة الدولية، اخذ يكتسب الاقتصاد العالمي اهمية متزايدة من خلال تصدير راس المال ونشوء الشركات العالمية الكبرى التي لعبت دورا لاحقا مركزيا في الاقتصاد العالمي المعاصر، وبعدما كان الاقتصاد العالمي يشمل عددا محدودا من البلدان فانه اصبح مطلع القرن العشرين ذا طابع عالمي شامل بالفعل بعدما انخرطت كل دول العالم تقريبا في التقسيم الدولي للعمل.

لقد اقترن تطور التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية ضمن الاقتصاد العالمي بتطور نظام النقل العالمي. فتطورت شبكات الطرق التي تربط بين الاقاليم والدول وجرى تحسين في وسائط النقل البحري وبناء الموانئ الكبيرة والقادرة على استقبال السفن العملاقة، وكذلك انشاء الممرات المائية الهامة مثل قناة السويس وقناة بنما، وتحسين الملاحة في المجاري المائية وازالة العوائق الطبعية منها وانشاء قنوات مائية

للربط بين الموانئ بالاضافة الى التطوير الكبير لشبكات السكك الحديدية وامتدادها بين الدول والقارات.

وبحلول منتصف القرن العشرين انقسم العالم الى قسمين هما:

- الاقتصاد الراسمالي العالمي.
- الاقتصاد الاشتراكي العالمي.

مع هيمنة الاقتصاد الراسمالي على منظمومة العلاقات الاقتصادية الدولية ، ففي بداية التسعينيات لحظة انهيار الاقتصاد الاشتراكي كانت **تسعة اعشار التجارة الدولية تجري في اطار الاقتصاد الراسمالي العالمي .**

ومن جهة اخرى ظلت دول اوربا الغربية تسيطر على التجارة الدولية حتى الحرب العالمية الثانية ، وبعد الحرب بدء مركز الثقل التجاري ينتقل الى الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن تعزز مواقع كل من اليابان وكندا. وقد ادى ذلك الى نمو التجارة الدولية في الحوض الشمالي للمحيط الاطلسي والحوض الشمالي للمحيط الهادي كطرق رئيسة للتبادل التجاري الدولي.

ثم انخرطت منذ بداية الستينات البلدان النامية في منظمومة الاقتصاد العالميّ(بعد نيل معظمها استقلالها السياسي) بوصفها عنصرا من عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي اواسط السبعينيات برزت من بينها البلدان الصناعية الجديدة في جنوب شرق اسيا بموجتين الاولى كانت النمور الاربع (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) ثم الموجة الثانية وشملت دول تايلند وماليزيا واندنوسيا والفلبين. ثم في مرحلة لاحقة تقدمت الصين بوصفها لاعبا رئيسا في الاقتصاد العالمي. كذلك انضمت بلدان كبرى من امريكيا اللاتينية هي البرازيل والارجنتين والمكسيك.

- السمات الاساسية لتطور الاقتصاد العالمي:

يقوم الاقتصاد العالمي المعاصر على مبادئ الاقتصاد المنفتح والقوانين الموضوعية للتقسيم الدولي للعمل وتدويل الانتاج وراس المال. ويشكل المستوى الراهن من وحدة التجارة والانتاج والميدان الائتماني المالي لغالبية بلدان العالم مؤشرا على تشكيل المجمع الاقتصادي الدولي .

فالاقتصاد العالمي في الربع الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين رغم احتفاظه بالكثير من التناقضات وعدم التجانس، يعتبر اكثر وحدة وديناميةً من الاقتصاد العالمي لاواسط القرن العشرين، حيث اصبح اكثر عولمة واكثر تدويلاً.

ويتسم الاقتصاد العالمي المعاصر ومنظومة العلاقات الاقتصادية الدولية بالسمات التالية:

1- التطور العميق للتقسيم الدولي للعمل المتمثل بالتخصص الدولي وتدويل الانتاج وراس المال. ونمو الاشكال الدولية للانتاج في مؤسسات واقعه في بلدان مختلفة خصوصا في اطار الشركات العالمية الكبرى.

2- تعزيز وتائر نمو التجارة الدولية على نحو يفوق نمو وتائر نمو الانتاج الصناعي . الامر الذي يدل على تعزيز دور السوق الخارجية في اقتصادات العديد من البلدان، وكذلك تعاظم دور تجارة الخدمات ، حيث تتسع دائرة الخدمات المشاركة في التجارة الدولية سواء الخدمات ذات الطابع الانتاجي او ذات الطابع الاستهلاكي. وتتطور على نطاق واسع خدمات النقل وخصوصا النقل البحري. كما نمت بشكل ملحوظ في العقود الاخيرة سوق الخدمات السياحية وكذلك اسواق الخدمات الدعائية والاعلانية وخدمات التأمين بكل انواعها المختلفة. ونمت وتنمو في السنوات الاخيرة بصورة هائلة اسواق البرمجيات .

3- السرعة العالية لحركة عوامل الانتاج (راس المال، القوى العاملة، التكنلوجيا، المعلوماتية) على المستوى العالمي.

4- عولمة ميدان التبادل السلعي الدولي والتدفقات الراسمالية وهجرة اليد العاملة والمعلوماتية.

5- نشوء وتطور الاقتصادات الوطنية ذات الطابع الانفتاحي، مع النزوع العام نحو التحرير الكامل للتجارة الدولية ومختلف اوجه العلاقات الاقتصادية الدولية.

6- التغيير الجوهري في بنية المجتمعات الصناعية وفي التقسيم الدولي للعمل، حيث تتخصص بعض هذه المجتمعات في انتاج المعلومات وتوزيعها، وقد حل راس المال المالي مكان راس المال الصناعي في قيادة النشاط الاقتصادي، وتكون الميدان المالي الدولي المستقل غير المرتبط مباشرة بخدمة حركة السلع وعوامل الانتاج، بمعنى اخر ظهر الاقتصاد المالي العالمي وصارت السمة المميزة لهذا الاقتصاد هيمنة الاسواق المالية على اسواق السلع والموارد. فحجم التبادل النقدي الدولي يزيد اليوم بعشرات المرات عن الناتج الاجمالي للاقتصاد الحقيقي.

ان دراسة قوانين صيرورة العلاقات الاقتصادية الدولية وافاق تطورها تبين ان الاتجاه العام لتطور الاقتصاد العالمي يتمثل في السير نحو افاق سوق عالمية واحدة لرؤوس الاموال والسلع والخدمات.

7- التطور الهائل لتكنلوجيا الاتصالات وانظمة المعلومات، بحيث تحولت احد اهم جوانب الاقتصاد العالمي مع ظهور الاقتصاد المبني على المعرفة التي صارت عنصرا جديداً

من عناصر الانتاج، لابل الاهم واصبح انتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الاساسي للنمو وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات وصار امتلاك المعرفة هو الميزة الرئيسة سواء بالنسبة للشركات ام الدول ام الافراد.

8- التوجه المتزايد للتنظيم فوق القومي للعمليات الاقتصادية والنقدية – المالية الجارية على الصعيد الدولي ، سواء عبر الشركات متعدية الجنسية ام من خلال مجموعة من المؤسسات الدولية وفي مقدمتها المنظمات والهيئات والمؤتمرات الدولية، مثل البنك الدولي للاعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية كذلك المؤتمرات الدولية مثل مجموعة الدول الثمانية (الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكندا وروسيا) ومجموعة الدول العشرين.

- العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية:

تتأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بدرجات متفاوته بالعوامل التالية:

1- التقدم العلمي والتكنلوجي: ان التقدم العلمي والتكنلوجي والانتشار الواسع للتكنلوجيا الجديدة في الانتاج والتجارة والمال والموصلات والاتصالات والمعلوماتية شهد القرن الحالي عصر ثلاث ثورات في العلاقات الاقتصادية الدولية هي:

- الثورة التكنلوجية والمعرفية ،الثورة البنيوية، ثورة المعلوماتية

والتي ستؤثر كثيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تأثيرها على الانتاج والتجارة والمال والموصلات والاتصالات

2- المشكلة البيئة فالخطر البيئي هو من المشكلات الاساسية للامن القومي لغالبية بلدان العالم وقد تجاوزت هذه المشكلة الاطر الوطنية لتصبح مشكلة عالمية تمارس تأثيرا مباشرا على بنية التجارة الدولية والسياسات التجارية للدول وعلى اوضاع الاسواق العالمية للسلع .

3- المشكلة الديمغرافية : وتتمثل في الهجرة المتزايدة من البلدان النامية والمتخلفة الى البلدان الصناعية المتطورة بالدرجة الاولى وما ينجم عن ذلك من معضلات ومشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية: من حيث مستوى التطور ومستوى المعيشة وتعاظم المديونية الخارجية للبلدان النامية ونتيجة لذلك استمرار التمييز بحق هذه البلدان في العلاقات الاقتصادية الدولية.

4- مشكلة الغذاء

5- مشكلة الطاقة.